

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 505 في ضوء القمر . قال : ( فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك ) رواه الخمسة إلا أحمد ، وصححه الترمذي ، ومن جملة ما أمره به الإطعام ( المسألة السادسة ) الطهار يختص بالزوجة على ظاهر كلام الخرقى ، ونص عليه أحمد ، وجزم به جماعة من الأصحاب ، حتى قال القاضى في روايته : رواية واحدة . فعلى هذا لاظهار من أمته ، ولا أم ولده ، لقول الخرقى : 19 ( { والذين يظاهرون من نسائهم } ) فخص سبحانه الطهار بالنساء ، ولأن الطهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فنقل حكمه وبقي محله . .

2756 قال أحمد : قال أبو قلابة وقتادة : إن الطهار كان طلاقاً في الجاهلية . والطلاق قطعاً لا يؤثر في الأمة كذلك الطهار ، واختلف عن أحمد فيما يلزمه ، ( فعنه ) وهو المشهور والمختار : تلزمه كفارة يمين ، لأنه تحريم لمباح من ماله ، فكان عليه كفارة يمين ، كتحريم سائر ماله ، ( ونقل عنه ) أبو طالب : ليس في الأمة طهار ، ولكن حرام ، فعليه الكفارة ، قيل له : كفارة الطهار ؟ قال : نعم . قال أبو بكر : كل من روى عنه ليس عليه فيها كفارة الطهار ، إنما هو كفارة يمين ، إلا ما رواه أبو طالب ، قال : ولا يتوجه على مذهبه . انتهى ، وخرج أبو الخطاب والشيخان قولاً أنه لا شيء فيه ، قال أبو الخطاب : من قوله فيما إذا طاهرت المرأة من زوجها : إنه لا شيء عليها ؛ إذ هذا ليس بطهار ، فتجب فيه كفارته ، وليس بيمين فتجب فيه كفارتها ( المسألة السابعة ) حيث حرم الوطاء قبل التكفير هل يحرم الاستمتاع قبله ؟ على روايتين ( إحداهما ) وهي ظاهر كلام الخرقى يجوز ، لأن التماسس في الآية الكريمة كناية عن الوطاء ، وإذا كانت الكناية مراده فالحقيقة غير مراده ( والثانية ) وهي اختيار أبي بكر ، والقاضى في خلافه ، وأصحابه كالشريف وأبي الخطاب ، والشيرازى ، وابن البنا وغيرهم لا يجوز . .

2757 لأن في حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق : ( لا تقربها حتى تفعل ما أمر الله به ) رواه النسائي عن عكرمة مرسلًا ، وقال فيه : ( فاعتزلها حتى تقضي ما عليك ) وقد ادعى القاضى أن المراد بالمسيس في الآية الكريمة حقيقته ، وأن الوطاء إنما ثبت بالسنة ، وفيه بعد . .

قال : فإن مات أو ماتت أو طلقها لم تلزمه الكفارة ، فإن تزوجها لم يطأها حتى يكفر ، لأن الحنث بالعود وهو الوطاء ، لأن الله عز وجل أوجب الكفارة على المظاهر قبل الحنث . .  
ش : أعلم أن الخرقى رحمه الله قد بنى ما بدأ به على أصل ، وهو العود ما هو ؟ وقال : إنه الوطاء . وهذا إحدى الروايتين ، نص عليه أحمد ، فقال في قوله تعالى : 19 ( { ثم

يعودون لما قالوا { ) قال : الغشيان ، إذا أراد أن يغشى . وقال أيضاً : مالك يقول :  
إذا أجمع لزمته الكفارة ؛ فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه الكفارة .